الثورة الاربعاء 6 ربيع الأول 1432 هـ الموافق 9 فبراير 2011م العدد (16891)

حث وحدات الخدمة العامة على سرعة استكمال المهام المتبقية من المرحلتين الأولى والثانية

مجلس الوزراء يقر جداول رواتب المرحلة الثالثة من استراتيجية الأجور والمرتبات اعتباراً من الشهر الجاري

الموافقة على مشروع قانون بشأن الحفاظ على المدن والمناطق والمعالم التاريخية والتراث المعماري

■ ،،صنعاء/سبأ

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور جداول رواتب المرحلة الثالثة من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات والزيادات العامة المترتبة على تطبيقها ابتداء من شهر فبراير الجاري.

وأقر المجلس منح المتقاعدين في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ٥٠٪ من الزيادات الممنوحة للموظفين على مستوى الدرجة المقابلة لدرجاتهم المسكنين عليها، وكذا منح المتقاعدين في صندوق تقاعد الدفاع والداخلية والأمن ٥٠٪من الزيادات الممنوحة للموظفين على مستوى الرتبة.

وأكد المجلس على كافة وحدات الخدمة العامة سرعة تنفيذ المهام المطلوبة منها وبموجب تعميم وزارة الخدمة المدنية والتأمينات رقم ٢ لسنة ٢٠١١م بشأن استكمال كافة المهام المتبقية من المرحلتين الأولى والثانية للاستراتيجية لضمان حصول موظفيها على الزيادات القانونية المستحقة على الانتقال إلى جدول رواتب المرحلة الثالثة وعلى أن تتحمل وحدة الخدمة العامة المسؤولية القانونية لمنح الاستحقاق لموظفيها وفقا لأحكام هذا القرار وصحة وسلامة البيانات الوظيفية والمالية المعتمدة لتحديد الاستحقاق.

وفيما يتعلق بالعاملين في القطاعين العسكري والأمني فقد أكد القرار منحهم قيم الزيادات المالية المقابلة لرتبهم.

وأقر المجلس مشروع قانون بشأن المحافظة على المدن والمناطق والمعالم التاريخية وتراثها الثقافي العمراني بعد مراجعته من قبل اللجنة المكلفة من المجلس برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية بهذا الخصوص ووجه المجلس وزير الشئون القانونية بالتنسيق مع وزير شئون مجلسي النواب والشورى لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصداره.

ويهدف القانون إلى تحقيق الدور الفاعل والصارم للهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية في المحافظة على تلك المدن والمناطق وكذا التراث الثقافي العمراني وحمايته من أي اعتداء أو عبث أو تغيير أو تشويه، فضلا عن تنظيم أسس وقواعد وإجراءات المحافظة عليها بما يكفل تعزيز سياسات الدولة في هذا المجال.

كما يهدف القانون إلى المساعدة على الوفاء بالالتزامات للتعهدات المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقعة عليها بلادنا بهذا الشأن ومنها الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، عدا عن تعزيز دور الهيئة في وضع الآليات الكفيلة بتنفيذ سياسات وخطط المحافظة، وتحديد الضوابط القانونية والفنية اللازمة لتنظيم أعمال البناء والترميم والصيانة، وإعادة التأهيل للمعالم والمباني التاريخية في المدن والمناطق الحضرية.

تأكيد الحرص على النهوض بالواقع التنموي والخدمي والاجتماعي بمحافظة الجوف

ويقع مشروع القانون في ١٥٥ مادة موزعة على تسعة فصول تشمل كل من التسمية والتعاريف ونطاق سريانه، أحكام عامة، التسجيل وآثاره، مخطط الحفاظ، أسس وضوابط عملية الحفاظ، التراخيص، الحرف التقليدية والدعم الاقتصادي للمواقع المسجلة، العقوبات والأحكام الختامية.

كما ناقش المجلس تقرير نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بشأن واقع التنمية في محافظة الجوف واحتياجاتها من المشاريع التنموية والخدمية في مجالات التعليم بأنواعه الثلاثة العالي والمهني والعام، والزراعة والري والمياه والبيئة والكهرباء والطاقة والأشغال العامة والطرق والسياحة والاتصالات والشباب والرياضة، وإلى غير ذلك من القطاعات الإنمائية وذلك بحضور محافظ الجوف.

كما تضمن التقرير مصفوفة بقائمة المشاريع المطلوب إنجازها خلال الفترة الراهنة والمقبلة على مستوى كافة تلك القطاعات مع كلفتها التقديرية لكل مشروع على حدة.

وأكد المجلس حرص الدولة على النهوض بالواقع التنموي والخدمي والاجتماعي لمحافظة الجوف وأبنائها في عموم المديريات، وعلى دور المجالس المحلية في تهيئة الظروف والعوامل الكفيلة بتحقيق هذه الغاية.

كما وجه المجلس جميع الوزراء المعنيين وبالتنسيق مع قيادة السلطة التنفيذية في الجوف كلا فيما يخصه مراجعة المصفوفة وتحديد الأولويات التي تمثل حاجة ملحة لأبناء المحافظة في الفترة الحالية وإعطائها الاهتمام الكبير بتنفيذها على نحو عاجل وعلى أن يتم الرفع بتقرير حول النتائج إلى المجلس للمناقشة واعتماد ما يلزم.

واطلع المجلس على مذكرة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات بشأن طلب الوزارة الموافقة على إعداد دراسة سوق الهاتف النقال والإعداد لإصدار رخصة جديدة لشبكة الهاتف النقال الجيل الثالث.

ووافق المجلس على ما جاء في المذكرة وتم تكليف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنزال مناقصة للتعاقد مع استشاري متخصص لدراسة سوق الهاتف النقال بالجمهورية اليمنية والإعداد لإصدار رخصة الجيل الثالث وآلية منح تراخيص هذا الجيل للمشغلين الحاليين، وبحيث يتم تشكيل لجنة برئاسة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات وعضوية ممثل عن المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واللجنة العليا للمناقصات، للقيام بعملية الدراسة والتحليل والتنظيم للظروف المقدمة والرفع بالنتائج إلى اللجنة العليا للمناقصات للبت فيها واتخاذ القرار المناسب.

كما شكل المجلس بناء على العرض المقدم من وزير المياه والبيئة، لجنة إدارة مياه حوض دلتا تبن بمحافظة لحج برئاسة محافظ المحافظة وعضوية كافة الجهات المعنية وذات العلاقة على مستوى المحافظة، وبحيث تتولى اللجنة إعداد واقتراح أنظمة وسياسات وخطط وإدارة وتنمية واستثمار وحماية الموارد المائية في هذه المنطقة والعمل على تنسيقها وتكاملها إلى جانب مراقبة تنفيذها بما يتوافق مع السمات المحلية وذلك في إطار استدامة التنمية المرتبطة بالموارد المائية والبيئية.

وحدد المجلس مجموعة من المهام والاختصاصات للجنة، منها الاشتراك في إعداد ومراقبة تطبيق قوانين وأنظمة واستراتيجيات وبرامج إدارة وتنمية واستخدام وحماية هذه الموارد، وكذلك تقييم كفاءة السياسات والخطط المالية وإبداء الرأي حول سبل تطويرها واتخاذ ما يلزم من الإجراءات إلى تكفل تطبيقها بخلاف التنسيق والتعاون بين المجالس المحلية والجهات الرسمية وغير الرسمية وتبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات في مناطق الحوض وخارجة، إلى جانب دعم تعزيز اللامركزية ومشاركة المجتمعات المحلية ومستخدمي المياه في إدارة هذه الموارد ومشاريع المياه والري، ويأتي هذا القرار في إطار الخطوات التنفيذية لمخرجات ورشة العمل التي عقدت في محافظة لحج منتصف نوفمبر ٢٠١٠م والتي شارك فيها ١٣٠ مشاركا يمثلون مختلف الجهات المحلية ذات الصلة.

أقر استدعاء وزير الداخلية:

مجلس النواب يحيل مشروعي تعديل قانوني هيئة الشرطة وتنظيم الحماية الخاصة إلى الدراسة

■ صنعاء/سبأ

وقف مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي، أمام الاختلال الأمني المتمثل في تبادل إطلاق النار الذي وقع مطلع الأسبوع الحالي بين حراسة حميد الأحمر وحراسة نعمان دويد في أمانة العاصمة، مما أدى إلى مقتل احد المواطنين وإصابة آخرين، وما سببه من إقلاق للسكينة العامة وترويع للمواطنين.

وأقر المجلس استدعاء وزير الداخلية للاستيضاح حول ما حدث وتقديم تقرير للمجلس بذلك، كما استعرض المجلس المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون تعديل القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٠م الخاص بهيئة الشرطة.

وينص المشروع على أن تتولى هيئة الشرطة وفقا لأحكام الدستور والقانون حماية النظام والأمن العام والسكينة العامة ومكافحة الجريمة والقبض على مرتكبيها.

فيما يمنح مشروع القانون هيئة الشرطة الصلاحيات التي تمكنها من أداء واجباتها في حفظ النظام والأمن العام والقبض على مرتكبي الجرائم، وجاء مشروع التعديل ليقرر الحماية القانونية لمنتسبي هيئة الشرطة من المساءلة عن الأفعال التي تحدث منهم أثناء أدائهم لواجبات وظيفتهم، وتضمن النص تعويض الضحايا من مدنيين أو عسكريين عن الأضرار التي تلحق بهم أو بالممتلكات الناتجة عن تلك الأفعال.

كما تضمن مشروع تعديل القانون إضافة فصل جديد إلى الباب الثاني اشتمل على ست مواد تضمنت حالات انتفاء الجريمة من الفعل المنسوب لرجل الشرطة والزمته بإثبات أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده مبنيا على أسباب معقولة، وفي حالة تجاوز رجل الشرطة حدود أداء الواجب فيعاقب على هذا التجاوز بوصفه جريمة غير عمدية، ويقضي مشروع القانون بعدم جواز رفع الدعوى الجزائية على رجل الشرطة لجريمة وقعت منه أثناء تأديته لواجبات وظيفته أو بسببها إلا باذن النائب العام بعد التشاور مع وزير الداخلية، وعلى أن تتحمل وزارة الداخلية ما يحكم به من ديات أو تعويضات على رجل الشرطة بسبب أداء الواجب.

كما يقضي مشروع التعديل أحقية الوزارة في رفع دعوى مدنية بالضرر الذي تحملته تعويضا للغير أو لرجل الشرطة، وكذا تحمل الوزارة مسئولية تعويض الضرر الواقع على رجل الشرطة من الغير، بشرط أن يكون الضرر ناتجاً عن فعل وقع لرجل الشرطة أثناء تأدية الواجب أو بسببه.

وأكدت مواد المشروع على استحقاق رجل الشرطة بالتعويض النقدي عن إصابته أثناء تأدية الواجب واستحقاق ورثته أو من كان يعولهم نقديا في حال استشهاده أثناء العمليات القتالية أو أثناء الواجب أو بسببه بما لا يقل عن الدية الشرعية.

واستعرض مجلس النواب في هذه الجلسة المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون تنظيم الحماية والحراسات الأمنية الخاصة الذي اشتمل على أحد عشر فصلا موزعة على ست وخمسين مادة تضمنت التسمية والتعاريف والأحكام العامة التي أوجبت على الشركة ضرورة الحصول على ترخيص لمزاولة أعمال الحماية والحراسات الخاصة وشروط ترخيص وتأسيس شركات الحماية والحراسات الأمنية، وكذا إيقاف والغاء ترخيص الشركة في حالة مخالفتها لشروط الترخيص، إضافة إلى الأعمال التي يرخص للشركة بمزاولتها والتزاماتها وشروط تعيين موظفي الحماية والحراسات الخاصة وواجباتهم، وواجبات الشركة في إمساك السجلات والاستمارات اللازمة لتنظيم وتوثيق نشاطها.

وأوضح مشروع القانون الجهة المختصة بالإشراف على شركات الحماية والأمن الخاصة والمهام والاختصاصات التي تضطلع بها، وكذا العقوبات التي يجوز توقيعها في حال مخالفة أحكام القانون، فضلا عن تحديد أحكام انتقالية وختامية تتعلق بتحديد المهلة القانونية الممنوحة للشركات القائمة لتصحيح أوضاعها وصلاحية رئيس الوزراء في تحديد رسوم إصدار التراخيص وتجديدها.

وقد أقر المجلس إحالة المشروعين المذكورين آنفا للجنة المختصة لدراستهما وتقديم تقريرها بشأنهما.

وكان مجلس النواب استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل المجلس أعماله اليوم الاربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وكيل وزارة الداخلية اللواء عبدالرحمن البروي ورئيس دائرة الشئون القانونية بوزارة الداخلية العميد سعيد الخامري.

لقاء تشاوري لمكون المناصرة في برنامج استجابة

حُمد: البرنامج يكتسب أهمية كبيرة في مستوى الشفافية والمشاركة في صنع وتنفيذ السياسات

■ صنعاء/سبأ

افصحت وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حمد عن أن الحكومة اليمنية اعتمدت ثلاثة مشروعات مع الوكالة الأمريكية للتنمية ممثلة بمشروع استجابة، وتحسين معيشة المجتمع حياة ومشروع المتابعة والتقييم.

وأشارت حمد لدى افتتاحها اللقاء التشاوري لمكون المناصرة في برنامج استجابة حول أهمية المناصرة في صياغة وتنفيذ السياسات بصنعاء أمس إلى أن الهدف من المكون هو تعزيز اليات صنع السياسات وتنفيذها ودعم البنية الأساسية لآليات مشاركة المجتمع المدني والحكومة وبناء قدرات مؤسسية لعدد ١٠ منظمات أهلية بالإضافة إلى صياغة السياسة العامة لعدد من القدرات وحوارات محلية ووطنية لتحديد القضايا والاحتياجات التي تهم المواطنين.

وأكدت أهمية البرنامج في رفع مستوى الشفافية والمشاركة العامة في آليات صنع السياسات وتنفيذها ممن خلال تعزيز المساءلة المالية والمتابعة والافصاح والترويج لاشراك المجتمع المدني في الدعوة إلى الشفافية والمساءلة.

من جانبه أكد مدير برنامج استجابة باري ريد أن البرنامج يعزز تطوير السياسات العامة في اليمن من خلال تطوير السياسات العامة بالعمل على عدة محاور مع الحكومة والمجتمع المدني.

وأشار إلى أن الأهم في البرنامج هو العمل مع العناصر الفاعلة في صنع السياسات حيث ينبغي أن يكون للمواطنين دور أكبر في صنع السياسات وتحسين الخدمات المقدمة لهم .. لافتا إلى أن الحديث يدور أيضا عن تحديد القضايا وتحويلها إلى سياسات وتشريعها والموافقة عليها وتنفيذها على أرض الواقع ومراقبة تنفيذها.

الشدادي يلتقي مسؤولين في الاتحاد الأوروبي:

استعراض مشروع الدعم الأوروبي لتعزيز الأداء الدستوري والرقابي لمجلس النواب

■ ،،صنعاء/سبأ

التقى نائب رئيس مجلس النواب محمد علي الشدادي أمس مدير برنامج وسائل تحقيق الاستقرار ببعثة الاتحاد الأوروبي السيدة سيلكي نيكولاي، ورئيس فريق مشروع البرلمان للاتحاد الأوروبي في اليمن جواد رشق.

جرى في اللقاء استعراض اللمسات النهائية لتنفيذ مشروع المساعدة الفنية لمجلس النواب الهادف إلى تعزيز قدراته ضمن إطار استراتيجية الدولة الأوروبية لدعم وتعزيز الأدوار والقدرات الخاصة بالمؤسسة الديمقراطية المنتخبة في اليمن وبما يمكنها من تحسين مستوى الأداء لمهامها الدستورية والرقابية من خلال تدريب الكوادر الفنية والإدارية لمختلف الدوائر التابعة للمجلس وبما يسهل الحصول على مصادر المعرفة وبناء المهارات والقدرات الخاصة بالبرلمانيين.

وقد أكد نائب رئيس المجلس محمد الشدادي ضرورة تحديد برنامج زمني لإنجاز كافة المشاريع والبرامج المقدمة من الاتحاد الأوروبي وحتى يلمس البرلمان بصمات الاتحاد الأوروبي في كافة المجالات المتعلقة بالبرلمان، وبما يواكب تطورات المرحلة الراهنة وتطلعات البرلمانيين اليمنيين لتنفيذ مثل هذه البرامج التي من شأنها تعزيز وتعميق أواصر العلاقات الثنائية بين بلادنا والاتحاد الأوروبي.. مبديا استعداد المجلس تقديم كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع في فترة زمنية محددة.

من جانبها عبرت سيلكي نيكولاي عن تقديرها للجهود التي يبذلها نائب رئيس المجلس في تذليل كافة العوائق التي تحول دون تنفيذ مشروع البعثة الأوروبية.. مؤكدة أن البعثة الأوروبية ستباشر تنفيذ المشروع في أقرب وقت ممكن ووفقا للبرنامج الزمني المتفق عليه وبما يحقق تعزيز فعالية المؤسسات الديمقراطية في اليمن وفي مقدمتها مجلس النواب وبما يؤدي إلى تطوير الخطط التشغيلية والاستراتيجية للبرلمان وتحديدا تأسيس شبكة المعلومات والأبحاث وتنمية الكفاءات المهنية لأعضاء وكوادر مجلس النواب.

حضر اللقاء عضو مجلس النواب سنان عبدالولي العجي، ورئيس دائرة الشعب البرلمانية ولجان الصداقة الدكتور أحمد عبدالقادر.

تكريم الفريق الطبي الإماراتي المشارك بمخيم الشحر الجراحي الخيري

■ ،،الشحر/سبأ

جرى أمس بمدينة الشحر محافظة حضرموت تكريم أعضاء الفريق الطبي الإماراتي المشاركين في المخيم الجراحي الخيري الأول الذي أقيم في مستشفى الشحر العام وتبنته العديد من المؤسسات الخيرية الداعمة للقطاع الصحي ومنظمات المجتمع المدني في المديرية.

وقد أجرى الفريق الذي يعمل في مدينة الشيخ خليفة الطبية بأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة نحو /٢٧٥/ عملية جراحية على مدى أسبوع منها /٢٩/ في حول العيون و/٧٠/ عملية تجميل للتشوهات الخلقية في الشفاه الأرنبية وفتحة الحنك و/١٠/ عمليات جراحية بالمناظر لاستئصال المرارة والزائدة الدودية، بالإضافة إلى معاينة ١٣٠ حالة.

حضر حفل التكريم مدير عام مديرية الشحر حسين باداهية وعدد من المسئولين وممثلي المؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني والأطباء في مستشفى الشحر.

تدشين مشروع كفالة « طالب علم » لذوي الاعاقة

■ ،،صنعاء/سبأ

دشنت مؤسسة خذ بيدي التنموية الخيرية الجزء الاول من المرحلة الثانية لمشروع كفالة طالب علم بتمويل من مؤسسة تمكين التنموية، يهدف المشروع الذي سينفذ في أمانة العاصمة للطلاب من مختلف التخصصات العلمية إلى تفعيل دور ذوي الاعاقة ومشاركتهم الفاعلة في المجتمع من خلال تحسين أوضاع المعاقين وذوي الحاجة التعليمية، وأوضحت رئيس مؤسسة خذ بيدي التنموية فاطمة العاقل لـ«سبأ» أن المشروع في مرحلته الأولى العام الماضي استهدف ٣٢ طالب علم من مختلف الاعاقات ومختلف التخصصات الدراسية ونفذ في عدد من محافظات الجمهورية بتمويل ودعم اكثر من جهة خيرية، وأشارت إلى أن المشروع يهدف إلى تحسين اوضاع المعاقين وذوي الحاجة التعليمية من خلال تأمين الإمكانات المالية والبشرية المعينة لذوي الاعاقة لمواصلة الدراسة وبالتالي سيؤدي إلى زيادة اعداد ذوي الاعاقة والحاجة المنخرطين في المراحل الدراسية المختلفة، المدير التنفيذي لمؤسسة خذ بيدي التنموية الخيرية هدى هيثم من جهتها بينت أن المشروع سيلبي احتياجات ضرورية وملحة لمساعدة المعاق على مواصلة الدراسة، بدورها أكدت المدير التنفيذي لمؤسسة تمكين التنموية معالي السعوسي في تصريح مماثل لسبأ أهمية دعم ذوي الاحتياجات الخاصة لجعل هذه الشريحة فاعلة في المجتمع تعتمد على ذاتها، وأشارت إلى أن المؤسسة خصصت مشروعين رئيسين لتنمية قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة مهنيا واقتصاديا واجتماعيا، مؤكدة الحرص على استمرار الشراكة والتعاون مع مؤسسة خذ بيدي التنموية الخيرية التي تعني بشؤون ذوي الاعاقة في شتى المناحي.

الثورة
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار
www.althawra.net
al-thawrah@y.net.ye
althawrah99@gmail.com
نائب رئيس التحرير ياسين المسعودي
مدير التحرير: عبدالرحمن بجاش
نائبا مدير التحرير: محمد عبدالماجد العريقي، ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير جمال فاضل
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص. ب: 1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 270064 الإعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز: 220600 فاكس: 220900
الحديدة: 245842 فاكس: 211537 حضرموت: 303930 فاكس: 303931 إب/ تلفاكس: 400251
المكلا/ تلفاكس: 431372 ليبا/ تلفاكس: 602096 عمران/ تلفاكس: 613388